مجلة الناقد للدراسات السياسية | المجلد 07 / العـدد: 02 (2023)، ص 229– 247

تطوير الأداء البرلماني كآلية للإصلاح السياسي في النظم السياسية الافريقية

Developing parliamentary performance as an approach to political reform in African political systems

عبد الحكيم برجي [1]، نور الدين دخان [2]

[1] جامعة مسيلة (مخبر العلوم السياسية الجديدة)، abdelhakim.bouredji@univ-msila.dz

[2] جامعة مسيلة (مخبر العلوم السياسية الجديدة)، noureddine.dakhane@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 2023/02/28 تاريخ القبول: 2023/06/02 تاريخ النشر: 2023/10/31

ملخص:

تمتاز النظم السياسية الافريقية في الغالب بالشمولية والتسلطية وتعرف سلوكيات سياسية منحرفة نظرا لغياب ثقافة الديمقراطية ما أدى الى الاستبداد السياسي والانفراد بالرأي وسلطوية القرار وبما أن بناء الدولة يتطلب اجراء عملية إصلاح شاملة في ظل دستور يحدد طبيعة نظامها السياسي بوضوح ، وبما أن البرلمان كسلطة رسمية في الدولة يقلل الى حد كبير من حصر السلطة في يد طبقة محددة، كونه الهيئة التي تمثل الشعب وتعبر عن إرادته يهدف هذا البحث الى محاولة الكشف عن اثر تطوير الأداء البرلماني في النظم السياسية على المساهمة في عملية الإصلاح السياسي في افريقيا .

يستلزم الإصلاح السياسي قيام برلمان ديمقراطي وقوي قصد التعبير عن مختلف توجهاتهم السياسية والحزبية والمجتمعية، ويمارس دوره الرقابي والتشريعي بما يتلاءم وطموحات المواطنين ان استمرارية دعم عمليات الإصلاح في المؤسسة التشريعية كون نقطة الانطلاق في عملية التطوير البرلماني تعني التوصل إلى اتفاق عام حول دور البرلمان في التحول الديمقراطي، ما يساهم بقوة في عملية الإصلاح السياسي وتوسيع المشاركة السياسية واضفاء الشرعية للنظم السياسية وتنويع آليات المراقبة المساءلة

كلمات مفتاحية: الإصلاح السياسي.، الأداء البرلماني.، النظم السياسية الافريقية.

Abstract:

African political systems are often characterized by totalitarianism and authoritarianism, and deviant political behaviors are known due to the absence of a culture of democracy, which has led to political tyranny, monopoly of opinion

and authoritarian decision-making, and since building the state requires a comprehensive reform process under a constitution that clearly defines the nature of its political system, and since Parliament is an official authority in the state It greatly reduces the limitation of power in the hands of a specific class, being the body that represents the people and expresses their will. This research aims to try to reveal the impact of developing parliamentary performance in political systems on contributing to the process of political reform in Africa.

Political reform requires the establishment of a strong and democratic parliament in order to express their various political, partisan, and societal orientations, and to exercise its oversight and legislative role in line with the aspirations of citizens. The continuity of support for reform processes in the legislative institution, being the starting point in the process of parliamentary development, means reaching a general agreement on the role of parliament in democratic transition. Which contributes strongly to the process of political reform, expanding political participation, legitimizing political systems, and diversifying accountability monitoring mechanisms

Keywords: political reform; Parliamentary performance; African political systems.

المؤلف المرسل: عبد الحكيم برجي، abdelhakim.bouredji@univ-msila.dz

مقدمة:

يشهد العالم على مرحلية تاريخية مجموعة من المتغيرات اللامتناهية تنعكس على دور المؤسسات السياسية في جل النظم السياسية، حيث عرفت بداية التسعينيات من القرن الماضي موجة للتحول الديمقراطي تبلور على إثرها اتجاه العديد من الدول لإجراء تغييرات هيكلية للتحول لنظم برلمانية، وهو ما أدى الى حاجة الدول النامية خاصة لإيجاد آليات وطرق قيام البرلمان وتطوير أدائه لمهامه وتعزيز دوره في عملية الاصلاح السياسي وترسيخ مبادئ الديمقراطية كالتعددية الحزبية والشفافية وتحديث أنظمة الحكم وكذا المؤسسات السياسية.

وكنتيجة لموجات التحول الديمقراطي كان لزاما بناء برلمان قوي يحظى بصلاحيات واسعة كونه الضامن لبناء الإصلاح السياسي، باعتباره كمؤسسة نيابية تمثل جل شرائح المجتمع وتهدف إلى حماية مصالحه، ويقوم بعديد الوظائف المهمة داخل النظام السياسي، إذ يعتبر أحد مؤسسات صنع السياسات العمومية، وإن كانت درجة تأثيره تختلف من نظام إلى آخر ومن فتره إلى أخرى داخل نفس النظام كونها مرتبطة بالمتغيرات السياسية والدستورية والاقتصادية في بيئة النظام سوآءا داخلية كانت ام خارجية، إلا أن تطوير الأداء البرلماني ينعكس على تحقيق طموحات الشعوب ويجود النظام السياسي. وفي هذا السياق نطرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن لجودة الأداء البرلماني المساهمة في الاصلاح السياسي بالأنظمة السياسية الأفريقية؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية الآتية:

1. ماهي علاقة التحول الديمقراطي بالإصلاح السياسي؟
2. ما إمكانية قياس قوة الأداء البرلماني؟
3. فيما تتمثل انعكاسات طبيعة النظام السياسي على الفعل البرلماني؟
4. تجويد الفعل البرلماني والإصلاح السياسي أية علاقة؟

الفرضيات:

- قيام برلمان فعال في الدول الافريقية يستلزم دمقرطة نظمها السياسية.
- تؤدي جودة الاداء البرلماني في افريقيا الى فعل رقابي يكرس لبيئة حاضنة للإصلاح السياسي.

أولا: الديمقراطية كمنهج فكري للإصلاح السياسي في أفريقيا.

1. التحول الديمقراطي كقاعدة لتحقيق الإصلاح السياسي:

بما ان التحول الديمقراطي يعني الانتقال من نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي، ويتضمن مجموعة من المراحل تبدأ بزوال النظم السياسية السلطوية وظهور نظم سياسية ديمقراطية.[1]

لذا فالإصلاح السياسي يمثل البيئة الملائمة لبدء عملية التحول الديمقراطي، وبعد فشل معظم استراتيجيات التنمية التي تبنتها الحكومات التسلطية او الشمولية في تحقيق الأهداف السياسية التي حددتها

برزت قضية الديمقراطية بوصفها محور التطور السياسي في افريقيا، ولضمان تجسيد الإصلاح الديمقراطي كمنطلق أساسي في عملية الإصلاح السياسي فالأمر يتطلب التركيز على العديد من العناصر ذات الصلة كتبني التعددية الحزبية وتشجيعها، و الترسيخ لانتخابات تنافسية نزيهة وشفافة، وكذا دعم المعارضة السياسية، إضافة لتعزيز المشاركة السياسية و احترام الحقوق والحريات الإنسانية وأيضا دعم منظمات المجتمع المدني وأيضا محاولة ترشيد أنماط السلوك والممارسات السياسية في الدولة ككل.

حيث يعرف الإصلاح على انه جميع الخطوات التي يقوم بها كل من الحكومات ومنظمات المجتمع المدني وكذا مؤسسات القطاع الخاص قصد السير بالمجتمعات والدول قدما وبشكل ملموس في طريق بناء الديمقراطية.[2]

ومنه يمكن القول أن الإصلاح السياسي هو مجموعة من الإجراءات القانونية والممارستية التي من شانها ان تعزز مشاركة المواطنين في صنع القرار وتقوية المؤسسات الديمقراطية، بما يضمن عدم تغول السلطة التنفيذية على باقي السلطات أي ان الإصلاح السياسي يرتبط ارتباطا وثيقا بالديمقراطية.

كون الديمقراطية مرتبطة ارتباطا مباشرا بالمجالس المنتخبة بكافة أنواعها باعتبار المجالس منتخبة من قبل مختلف طبقات الشعب، يقتضي وجود قوانين عادلة تبنى على أسس الشفافية والنزاهة، تتيح للمنتخبين فرصا عادلة للتعبير عن المصالح الشعبية المختلفة، لذا فانه لا يمكن الحديث عن برلمان قوي الا في ظل دولة ديمقراطية.

2. المنطلقات الاساسية للبرلمانات الديمقراطية:

يوصف البرلمان بالأداة الأساسية للتشريع لقيامه بعملية تطويع قوانين المجتمع بما يتوافق ومتطلباته في إطار ظروفه المتغيرة.[3] إضافة لمسؤوليته عن المساءلة الكاملة للحكومة أمام الشعب قصد ضمان عدم استعمالها السيء للسلطة بوصفه المؤسسة المنوطة بمهمة الرقابة والإشراف عليها، الا ان ذلك لا يصح الا وفق بيئة سياسية تضمن الآليات والقنوات الضرورية لقيام البرلمان بمهامه، ومنه من الضروري توفر مجموعة من المنطلقات لقيام برلمان ديمقراطي ولا يتم ذلك الا اذا توفرت الشروط الديمقراطية الازمة والتي تتمثل في خمس مقومات أساسية وهي:

أ. الفصل بين السلطات:

أي العمل على إرساء مبادئ الفصل في ممارسة وظائف السلطات الثلاث في الدولة: التشريعية، لتنفيذية، القضائية وتجنب احتكارها من قبل سلطة واحدة من خلال توزيعها على مؤسسات مختلفة حيث تمارس السلطة التشريعية وظيفة التشريع ورقابة الحكومة، وتعنى السلطة التنفيذية بتنفيذ القوانين والسياسات العمومية، اما السلطة القضائية فتقوم بتطبيق القانون والفصل في المنازعات، كل ذلك مع مراعاة وجود نوع من التعاون والرقابة المتبادلة يضمن عدم استبداد أي سلطة.

يضمن مبدأ الفصل بين السلطات استقلالية البرلمان بنيويا ووظيفيا ما يسمح بممارسة الوظائف المنوطة به دستوريا على أكمل وجه ممكن[4].

ب. نزاهة العملية الانتخابية:

ضرورة وجود عملية انتخابية دورية بانتظام سرية ومباشرة تضمن المساواة والعدالة للجميع الكتل السياسية، قصد ترسيخ مبدا التداول السلمي على السلطة واستمرارية الشرعية والمشروعية.

نزاهة الانتخابات تعد ضرورة لضمان صفة التمثيل للبرلمان المنتخب من قبل الشعب في العمليات الانتخابية.

ج. سيادة القانون:

يقصد بها خضوع كل من في إقليم الدولة للقوانين المعمول بها سوآءا حكاما كانوا ام محكومين وفق توفر الأطر القانونية والدستورية الكافية لضمان حق التقاضي بشكل عادل يبت فيه من قبل مؤسسة قضائية مستقلة وفاعلة تفصل في المنازعات التي تحدث بين المواطنين أو بين المواطنين والمسئولين أو بين السلطات في حالة التنازع على السلطة والسيادة وتداخل الصلاحيات والاختصاصات، بهدف تحقيق العدالة والمساواة للجميع تحت مظلة القانون.

د. الشفافية والمساءلة:

يقصد بها اتاحة المعلومات الكاملة لسيرورة عمل مؤسسات الدولة وطريقة استعمال المسؤولين للسلطة الممنوحة لهم عن طريق اطلاعهم على كيفية سير عملهم عبر قنوات ووسائل تمتاز بالشفافية ونقل الحقيقة بصفة دورية ما يضمن وجود الية للمراقبة والتقييم من قبل المواطنين لسلطة تشريعية كانت او تنفيذية او حتى قضائية.

تسمح الشفافية للمواطنين بمعرفة ما يدور خلال جلسات البرلمان وهو ما يتيح القدرة على تقييم ممثليهم وكيفية استخدام السلطات الممنوحة لهم عن طريق التفويض الذي منحوهم إياه ما يفتح الباب امام حق المساءلة.[5]

هـ. مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار:

تعزيز مشاركة المواطنين في شؤون الحكم من قبل المسؤولين كون مخرجات أي نظام سياسي تؤثر بشكل مباشر في حياتهم فالقوانين التشريعية أو الإجراءات والتعليمات التنظيمية الحكومية تترجم الى سياسات عمومية واقعية تنعكس على حياة المواطنين.

المشاركة تضمن للبرلمان تحقيق أكبر قدر ممكن من مصالح المواطنين وبالتالي تحقيق الرضا والقبول الشعبي.

ثانيا: محددات قوة الأداء البرلماني.

في الواقع لا يمكن ضبط مؤشرات محددة لقياس جودة الفعل البرلماني بالرغم من وضع عدة معايير لذلك من قبل المهتمين والدارسين المختصين في الدراسات البرلمانية كبرنامج الأمم المتحدة وغيرها وفي الاتي سنركز على شروط التي يجب ان تتوفر في المقياس البرلماني الجيد وكذا عناصر قياس الأداء البرلماني وأيضا مجالات قياس الأداء البرلماني.

1. شروط المقياس البرلماني الجيد:

في هذا الإطار يمكن سيتم التركيز على أربعة شروط أساسية تتمثل في كل من: الكفاءة الوظيفية للبرلمان، درجة التناسق بين القانون والتطبيق، فعالية البرلمان كمؤسسة سياسية قدرة البرلمان على المنافسة في التطور.

أ. درجة التناسق بين القانون والتطبيق:

يقصد بها درجة التطابق بين القوانين المنظمة للبرلمان، وواقع الممارسات الفعلية لعمل البرلمان، ويمكن ان تتم المطابقة من خلال تحليل الأطر القانونية المنظمة للبرلمان واليات عمله ومدى الالتزام بها من قبل أعضائه.

ب. كفاءة الوظيفية للبرلمان:

تعني الإجابة عن السؤال هل المخرجات الفعلية للبرلمان تعبر عن الأهداف المرجوة منها وتحقق أهدافه التشريعية، الرقابية، السياسية، إضافة لشكل العلاقة بين المجتمع المدني و البرلمان.

ج. فعالية البرلمان كمؤسسة سياسية:

تتمثل في درجة الرضا والقبول المجتمعي عن أداء البرلمان، ويمكن ان تقاس من خلال صبر الآراء لمعرفة الرأي العام، او الأبحاث والندوات العلمية المتخصصة إضافة الى اجراء مقابلات مع اشخاص مختصين. [6]

د. قدرة البرلمان على المنافسة في التطور:

تتحدد من خلال المقارنة بين التجارب الدولية الناجحة في العمل البرلماني لمحاولة معرفة أفضل البدائل الممكنة من التجارب المقارنة في تطوير المؤسسة البرلمانية، قصد وضع نموذج يمكن منافسته والوصول الى مستويات أفضل، ويمكن قياسه عبر معرف تصنيف البرلمان من التصورات التي وصل اليها البرلمان النموذجي.

2. عناصر قياس الأداء البرلماني:

أ.تفاعل البرلمان بالبيئة المحيطة:

يقصد به التواصل المجتمعي للبرلمان والذي يشمل جوانب عدة تحدد شكل العلاقة بين البرلمان والمجتمع ولعل أبرزها يكمن في الطابع التمثيلي للبرلمان حيث تكتسب الوظيفة التمثيلية للبرلمان أهمية كبيرة كونها تنعكس على وظائفه الأخرى كالتشريع أو الرقابة على أعمال الحكومة. وذلك باعتبار البرلمان هو المؤسسة الرسمية التي تضم أكبر عدد من ممثلين عن المواطنين اختاروهم بشكل مباشر للتعبير عن آرائهم، لذلك فتوسيع الاستثمار بالجانب التمثيلي للبرلمان ضروري لتعزيز فعالية البرلمان، ويمكن قياس تفاعل البرلمان بيئته المحيطة من خلال العناصر التالية:

- قنوات تواصل البرلمان مع المجتمع:

نقصد هنا هل يتوفر البرلمان على الاليات والقنوات التي تضمن تدفق المعلومات قصد توضيح جميع الاعمال وقضايا النقاش التي يقوم بها البرلمان للمواطنين لأنه كلما تعددت قنوات التواصل زادت نسبة التمثيل. [7]

- انفتاح البرلمان على الشعب ووسائل الإعلام:

يعتبر الانفتاح ضروري لضمان استمرارية تفاعل البرلمان مع البيئة المحيطة به ويتم تحديد ذلك عبر عدة قنوات كعلنية عمليات التصويت داخل البرلمان والسماح بعمل زيارات وجولات داخله، وأيضا ضرورة حضور الصحفيين أو المواطنين لجلساته، وبشكل عام الانفتاح على المجتمع والسماح بالمتابعة والحضور

لكل من الاعلام والمواطنين لجميع مراحل قيامه بأعماله وكون البرلمان لا يستطيع عمليا أن يفتح كل جلساته للمواطنين فكثرة عدد الجلسات المفتوحة يدل على تمثيل البرلمان للمجتمع.

– استقبال الأحزاب السياسية للمدخلات من قبل المواطنين تفاعل البرلمان مع جماعات المصالح المنظمة: على الأحزاب السياسية ان تقوم باستقبال المواطنين وتسجيل مطالبهم كونها تقوم بدور محوري في صياغة مشاريع القوانين وإرسالها للبرلمان.

– تكسب جماعات المصالح المنظمة والمشروعة أهميتها كونها تملك من شانه يؤثر في رسم السياسات العامة، لذا وجب على البرلمان بان يسمح لهذه الجماعات الوصول الى البرلمان دون تمييز وبكل عدالة ومساواة.

ومنه فان زيادة عدد الجماعات القادرة على الوصول إلى البرلمان من شانه تعزيز تمثيل البرلمان للمجتمع وكانت الأحزاب السياسية داخل البرلمان أكثر تمثيلا للمواطنين، ما يجعل البرلمان ممثلا للشعب وترتفع كفاءته في عملية صنع السياسيات العامة والرقابة على الحكومة.

ب. الاستقلالية المؤسساتية:

يجب ان يملك البرلمان الاليات التي تمكنه من التشريع وصنع القوانين فعليا على المستوى الممارساتي لا النظري من خلال تكوين اعضائه والموظفين داخله بالمعارف اللازمة لذلك ما يضمن الصياغة الجيدة للقوانين والتعبير الفعلي لمضمونها، وأيضا على البرلمان ان يعتمد على مصادره الخاصة قصد الاستقلال لممارسة وظائفه الرقابية، وهو ما يستلزم توفر البنية التحتية اللازمة.

ج. الرقابة والمحاسبة

يكتسب البرلمان أهمية كبيرة كونه يقوم بالوظيفة الرقابية على اعمال الحكومة والسلطة التنفيذية قصد مكافحة الفساد والتسيير السيء أو سوء استغلال السلطة وإدارة المال العام من قبل الحكومة، وهو ما يوجه الاهتمام إلى صلاحيات البرلمان الرقابية على أعمال الحكومة، عن طريق حقه في مناقشة الأمور المتعلقة بالميزانية كونها المؤشر الرئيسي لتوجهات الدولة وأولوياتها، وكي تكون عملية الرقابة فعالة يجب ان يمتلك أعضاء البرلمان القدرة على جمع المعلومات من أجل مراقبة أعمال الحكومة بكفاءة، وكذلك توفر آليات المعاقبة في حالة عدم التعاون على جمع المعلومات من أي جهة كانت وأيضا تعميق اختصاصات البرلمان المتعلقة بالميزانية لتشمل حق التعديل في مخصصات الموازنة المقترحة من قبل الحكومة، وتوسيع مدى

مشاركته في وضعها وضبط عملية تحديد الضرائب، ومنه البرلمان الذي لا يؤثر في توزيع الميزانية لا يستطيع التأثير في السياسات العامة في مجالاتها المختلفة ما يحد من دوره الرقابي.

3. مجالات قياس الأداء البرلماني:

أ.قياس القدرة على مواجهة القيود

يركز هذا القياس على قدرة البرلمان على المساهمة في عملية التحول الديمقراطي، ومأسسة الحكم.[8] أي انه يستهدف دور البرلمان كفاعل أساسي نحو التغيير السياسي، وترسيخ مبادئ الديمقراطية من خلال دراسة القيود المؤثرة في فعالية البرلمان كشريك في الحياة السياسية سوآءا الخارجية (البيئة السياسية المحيطة) أو الداخلية (البنية الهيكل التنظيمي للبرلمان).

ب. قياس القدرة التنافسية للبرلمان

على خلفية نهاية الحرب الباردة والتوجه نحو العولمة والتحول الديمقراطي فالبرلمانات تسعى للتطور نحو الأفضل، واما السعي لتحقيق أكبر درجة من اللامركزية، تناقصت الثقة في السلطة التنفيذية، وارتفع البحث عن كيفية تطوير البرلمان واعطائه دور اوسع كفاعل سياسي.

وعلى إثر ذلك تنامى الاهتمام بالدراسات البرلمانية في ظل العولمة، وقد انصب هذا الاهتمام حول موضوع قدرة البرلمان التنافسية ما جعلها أهم تحديات البرلمان في مختلف نظم الحكم، الديمقراطية وغير الديمقراطية، كون مستوى التنافسية تجاوز النطاق الوطني او الإقليمي الى النطاق العالمي، وفى إطار هذه التنافسية العالمية يعد الوصول الى التقدم ديناميكيا عبر البحث المستمر عن أفضل الممارسات في الحياة المجتمعية وليس نظريا يتحقق من خلال تبني أفكار ونماذج تنموية معدة مسبقا.[9]

فالقدرة التنافسية للبرلمان تكون عالية عند امتلاك هذا الخير لآلية عمل تحقق أكبر قدر من الرضا لأعضائه وللمواطنين، من خلال معرفة طبيعة التنظيم المؤسسي للبرلمان، والذي يحدد قدرته الفعلية على ممارسة الدور المسموح به دستوريا وسياسيا من عدمه، وذلك عبر تحديد حجم ونوعية المورد البشري والتنظيمي ومصادر المعلومات المتوفرة للبرلمان، ومدى خبرة الأعضاء بالعمل البرلماني ومهاراتهم وقدراتهم التشريعية، وتأثير القيادة السياسية للبرلمان على السلطة التنفيذية، فضلا عن طبيعة توزيع الموارد البرلمانية بين الأحزاب، والعلاقة بين السلطة الإدارية والسياسية في البرلمان، وطبيعة امتيازات القيادة البرلمانية والحزبية وقادة التكتلات البرلمانية، ونوعية قواعد واجراءات صنع القرار في البرلمان، وهو ما يتأثر أيضا بطبيعة التركيب السياسي للبرلمان من ناحية التعدد الحزبي وكذلك بدرجة التوازن في التمثيل الحزبي للأعضاء.

وفي هذا الإطار، ترتكز عملية قياس فعالية البرلمان على بنيته الداخلية، ومدى التطور داخله، من خلال البحث المقارن مع التطوير المستمر لطرق جودة الأداء، بما يضمن مقارنة ادائه مع أداء أي برلمان في العالم.

ج. قياس الأداء التشريعي والرقابي للبرلمان

يعد التشريع والرقابة من أهم وظائف البرلمان والعلاقة بين الأداء الجيد لهذه الوظائف من جهة وتحقيق الأهداف الكلية للديمقراطية من جهة أخرى علاقة متداخلة ومتكاملة، فالبرلمان دون شرعية لا يعتبر برلمانا يمثل الشعب، كذلك فإن البرلمان الشرعي والذي لا يملك القدرة على اتخاذ القرارات لا يرقى لمصاف البرلمانات الجيدة، وبالتالي فإن ضعف البرلمان يضعف مسار التحول الديمقراطي أي ان تطوير واصلاح المؤسسة التشريعية أساسي للتحول نحو الديمقراطية.[10]

في هذا الإطار، تهتم الأدبيات المعاصرة بقياس قدرة البرلمان على أداء وظائفه الدستورية المنوطة به، كمدخل للتطوير المؤسسي التشريعي كون مختلف الفواعل السياسية تحتاج الى البرلمان لتعزيز نفوذها ودورها في هذا التحول الديمقراطي، فالعلاقة بين الرقابة والتشريع من ناحية والديمقراطية من ناحية أخرى هي علاقة تكاملية، كالتفاعل بين الكفاءة والفعالية، وهوما يمثل التطبيق العملي لقياس أداء البرلمان.[11]

ومنه ففعالية البرلمان تحدد من خلال مدى تأثير مخرجاته وقدرتها على تحقيق أهدفها وغاياتها على ارض الواقع على كافة المجالات والمستويات وحتى يتسنى للبرلمان القيام بوظائفه لابد أن تتوفر عناصر القوة التي تمكنه من القيام بدوره على الوجه الأكمل، ويمكن رصد أهم محددات قوة البرلمان بمحددات خارجية وأخرى داخلية كالآتي:

أ. المحددات الخارجية لقوة البرلمان:

تكمن المحددات الخارجية لقوة البرلمان في ايجاد الشكل القانوني الأمثل لقيام المؤسسة التشريعية بدور فاعل يجعل منها سلطة سياسية فعلية وكذا طريقة تنظيم علاقتها بالسلطة التنفيذية، وتقاس بعدة مؤشرات ذات التأثير المباشر وغير المباشر على تشكيل البرلمان نخص بالذكر منها:

أ.المؤشرات الدستورية: حيث يجب أن يحدد الدستور صلاحيات البرلمان بدقة ووضوح، ويضع الضوابط التي تحكم مبدأ الفصل بين السلطات وينظم العلاقات فيما بينها ويتم ذلك عن طريق تحديد شكل نظام الحكم وشكل المؤسسة التشريعية وكذا اختصاصاتها ومجلات تدخلها.

أي أن ضرورة وجود دستور يحدد بوضوح شكل العلاقة بين السلطات ومجالات تخصصها كل سلطة وطريقة تشكيلها ضروري لضمان قوة البرلمان.

– النظام الانتخابي حيث انه الآلية التي تكشف القوى السياسية الفاعلة في النظام ككل.

– والنظام الحزبي وما يرتبط به من قضية الالتزام الحزبي وإمكانية تداول السلطة، وأيضا يتأثر تشكيل البرلمان بنظام الحصص، وبما إذا كان المجلس التشريعي معين أم منتخب.

ب. لمحددات الداخلية لقوة البرلمان: يمكن التركيز على محددين:

– الشكل التنظيمي والبنية المؤسسية للبرلمان والتي تنظمها لائحة داخلية من المفترض أن تساعد نصوصها على تفعيل العمل النيابي، ولجان برلمانية لها قدرتها المادية والبشرية التي كلما ارتقت ارتقي مستوي أداء المؤسسة التشريعية.

– كفاءة النخبة البرلمانية (النواب ورئيس المجلس) ومدي المامها بالعمل النيابي لها تأثيرها على مستوي أداء البرلمان ككل.

والواقع انه لا توجد صيغة عامة لتحديد قوة المؤسسة التشريعية فهي تختلف باختلاف الأنظمة السياسية ولكن المهم النظر للإصلاح البرلماني كجزء لا يتجزأ من عملية الإصلاح السياسي.

ثالثا: انعكاسات خصوصية النظم السياسية الأفريقية على البرلمان:

تطورت الأنظمة السياسية المحددة لأطر التفاعلات بين الحاكم والمحكومين وتعددت تصنيفاتها نتيجة للتحولات في الظروف السياسية و كذا تطور الفكر السياسي والاهتمام بإيجاد النظام السياسي الأمثل الذي يخدم مصلحة النظام نفسه، او مصلحة الدولة فشهدت طبيعة الممارسة السياسية عدة أنواع من النظم السياسية، تحتوي كل منها على ثلاث سلطات أساسية ورسمية للدولة تمارس الحكم من خلالها، وتختلف العلاقة بينها وطرق تشكيلها وكيفية أدائها لمهامها حسب كل نظام، اذن المفاهيم والاسس والمبادئ المتفق عليها والتي تحدد خصوصية الدولة تختلف من نظام الى آخر.

بما أن طبيعة النظم السياسية تتنوع وهي التي تحدد سلوكيات الدول، ونظرا لكون عملية التحول الديمقراطي في القارة الافريقية منذ بدايتها سارت في ظروف حرجة في ظل تعدد الازمات السياسية وتنوع المشاكل الامنية وتردي الوضع الاقتصادي والاجتماعي وبالرغم من وجود الدوافع والأسباب للتوجه نحو

إرساء نظم ديمقراطية داخل القارة الافريقية الا انه و على مرِّ السنين، نلاحظ استمرار ضعف المؤسسات واستشراء الفساد واستعصاء التنمية، ما ادى وضعية الهشاشة؛ حيث أن القيود الناشئة عن ضعف القدرات المؤسسية وشفافية التدبير والقيود المثبطة للاقتصاد والتنمية البشرية، قد عرقلت جهود بناء السلام والأمن والاستقرار.

ومنه سنخص بالذكر في هذا المحور أهم مميزات النظم السياسية الأفريقية كالآتي:

1. مشكلة التحول الديمقراطي في افريقيا ودورها في تهميش البرلمان:

عند خروج الدول الأفريقية من الاستعمار استنسخت هذه الأخيرة أنظمة حكم تميزت بالتسلطية الى الشمولية ، حيث عرفت جل دول القارة السمراء سنوات الثمانينيات من القرن العشرين اما حكما عسكريا أو حكم الحزب الواحد ولم تجرى انتخابات تنافسية حقيقية وفي الحالات النادرة التي أجريت فيها انتخابات لم تكن بالقدر التنافسي الحقيقي وانما انتخابات شكلية وصورية بغرض إضفاء الشرعية لم تحدث أي تغيير على السلطة التنفيذية وهو ما أفرز نظم استبدادية او تسلطية استولت على السلطة واحتكرتها وحرصت على الاستمرارية والبقاء ما جعل أي محاولة للتغيير قد تأخذ في اغلب الأحيان الطابع العنيف كالانقلابات والاغتيالات السياسية والحروب الاهلية.[12]

ومازالت تمتاز بالشمولية وغياب ثقافة الديمقراطية والاستبداد السياسي والانفراد بالرأي وسلطوية القرار وغياب الرقابة القبلية والبعدية على أداء النظام السياسي وتحافظ على استمرارية الوضع القائم وبقاء الحكام لأطول فترة ممكنة في الحكم، عبر إيجاد صيغ تبريرية لها سواء تعلق الأمر بتغيير النصوص التشريعية أو بتدبير انقلابات وهو ما جعل حكام القارة الافريقية يستمرون في الحكم لأطول فترة ممكنة ما يؤدي الى شخصنة الدولة والمناصب السياسية وهو الذي ينعكس على ضعف المؤسسات وغياب سيادة القانون وانعدام الرؤية الواضحة لنظام الحكم والتجوه نحو التطرف والاستبداد وهو ما يعيق دمقرطة النظم السياسية في افريقيا و يؤدي الى تهميش دور البرلمان وضعف دوره السياسي وتبعيته للسلطة التنفيذية.

بالرغم من ان البرلمان هو أحد المؤسسات السياسية لعدة أسباب منها: عدم توفر المعلومة: ضعف قدرة البرلمان على جمع المعلومات وقلة مصادره الخاصة، ضعف الإمكانات وضعف العاملين عدم اعداد المترشحين، ضعف الأحزاب السياسية وظاهرة الترحال السياسي، غياب الإرادة السياسية والوعي المؤسسي، عدم نزاهة الانتخابات ضعف المجتمع المدني والاعلام.

2. أثر عدم فعالية الدساتير على ضعف تطبيق القوانين الرسمية وتراجع سلطة البرلمان الرقابية

يتطلب بناء الدولة أو اجراء عملية الإصلاح وجود دستور يحدد طبيعة نظامها السياسي والاسس والمبادئ والركائز التي تقوم عليها وقد أقرت الدول الأفريقية بعد استقلالها دساتير مستنسخة من دساتير الدول الغربية التي استعمرتها وبما أن عمليات البناء الهيكلي والدستوري في افريقيا لا تعكس المقترحات والافتراضات والممارسات الدستورية الغربية كما هي واردة في دساتير تلك الدول.[13]

وهو ما جعل معظم دساتير الدول الافريقية لا تتصل بالواقع الفعلي الذي تعيشه وعليه فان عمليات البناء والممارسة الدستورية الحقيقية لم تدخل حيز التنفيذ في افريقيا كونها تعد انماطا دخيلة وغير أصيلة لا ترتبط بالحياة السياسية والدستورية في دول القارة، بالإضافة الى معضلة التحول الديمقراطي وتنامي الدوافع التي تلزم التحول الديمقراطي سوآءا كانت داخلية ام خارجية وفي ظل التكيف مع هذه الأسباب والدوافع اتسمت دساتير الدول الافريقية بالآتي:

أ. دساتير مؤقتة وعلى المقاس:

الطريق نحو الإصلاح يستوجب مراجعة وتعديل او إعادة البناء الدستوري مع ضمان التوافق بين النصوص الدستورية والبيئات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية إضافة الى مؤسسات التي من خلالها وضع نصوص الدساتير موضع التنفيذ.[14]

الا ان الوضع في افريقيا يختلف فالمنطلقات التي تبنى عليها محاولات عمليات الاصلاح هي التقليل من مستويات الصراع بشكل دوري لذا عند اشتداد الصراعات السياسية وتنامي المطالب الإصلاحية يتم اللجوء وبغرض احتوائها لفتح النقاش حول قضية التداول السلمي على السلطة بما يتوافق والإبقاء على الشرعية الثورية وامتيازات القوى السياسية المهيمنة من خلال تغليب فكرة التعديل الدستوري عبر توظيف جميع القنوات والآليات المتاحة كالقوى السياسية الحزبية بصورتيها(أحزاب المعارضة أو أحزاب الموالاة) وكذا استعمال ميزان التفاعلات داخل البرلمان دون اهمال العنصر والاثني وعامل التدخل الخارجي المباشر والغير مباشر ناهيك عن حجم الولاءات داخل المؤسسة العسكرية ومستويات النزاع في الحدود السياسية والإقليمية.[15]

وامام الفشل في التنمية وكثرة المشكلات الاقتصادية وانتشار الفقر وتفشي الأوبئة والامراض وتنامي المعضلات التي تواجهها الدول الافريقية كثيرا ما تجد هذه الأخيرة نفسها ملزمة باللجوء الى المنظمات الدولية المانحة كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي وغيرهما من المنظمات وبما أن هذه المنظمات تمارس

ضغوطا لإجراء تعديلات تتناسب مع الشروط السياسية للدول المانحة ومن اجل ضمان حصول الدول الافريقية على المعونات والتكيف مع النظام الدولي تجبر على تعديل قوانينها ودساتيرها وفق الشروط المفروضة عنها.

وعليه السمة البارزة للدساتير في افريقيا هي كثرة التعديلات والتغذية الاسترجاعية خاصة التعديلات الدستورية التي تصب في إطار فتح العهدات الرئاسية او تمديدها وفتح إعادة الترشح لمنصب الرئيس وتحيين القوانين بما يضمن استمرارية انتاج الواقع على جميع الأصعدة، وهو ما أفقد دساتير الدول الافريقية خاصية المزج بين المرونة والثبات لتجسيد سيادة القانون وضمان استمرارية دولة المؤسسات بل على العكس تماما فالدساتير الافريقية عبارة على مجموعة من القوانيين تخاط على المقاس.

ب. صعوبة فهم طبيعة النظم السياسية:

الانظمة السياسية الهجينة وعدم وضوح الرؤية لنموذج محدد فالمتأمل الى منظومة للقوانين المعمول بها في افريقيا يجدها تتداخل وتتضارب ولا تعكس بوضوح نوعية النظام السياسي وحتى وان وجدت فالواقع الممارساتي غير الواقع الفصل بين السلطات رئاسي يعطي للرئيس صلاحيات واسعة قد تصل الى جمع كل السلطات في يده واقعيا.[16]

هذه الخصوصية التي تمتاز بها دساتير الدول الافريقية جعلت من استخدام القوانين الرسمية محدود ولا تتعدى الحبر على ورق وانعكست بشكل مباشر على التقليل من السلطة الرقابية للبرلمان كونه في الاغلب لا يملك السلطة الدستورية والقانونية للقيام بمهامه الهامة في التشريع والرقابة، وهو ما يؤدي الى ضعفه كسلطة سياسية فعالة تمارس مهامها بكل استقلالية.

3. انعكاس ازمة الشرعية على أداء البرلمان:

انعكست ازمة الشرعية في النظم السياسية الافريقية بشكل مباشر على عدم القدرة على التوافق الاجتماعي وتنامي الصراعات وكثرة الانقلابات[17]

ما افرز وضعية الهشاشة وحد من جهود بناء السلام والأمن والاستقرار وساهم في تركيز السلطة وتبادل الأدوار وانتشار الانتماءات والولاءات الضيقة ما أدى الى عدم القدرة على بناء الدولة الوطنية بشكل عام وهو ما جعل البرلمانات في افريقيا لا تمثل الشعوب بل أداة في خدمة الحاكم.

4. أثر غياب الشفافية على مخرجان البرلمان التشريعية في افريقيا:

ساهم غياب الشفافية في الدول الافريقية في سيطرة شبكة منتفعين واستشراء الفساد وهو ما يجعل البرلمان بعدي كل البعد عن فتح قنوات التواصل ومحاولة دمج المعلومات وترجمتها الى قوانين تخدم المجتمع بل على العكس فهو يحاول جاهدا على افراز منظومة قوانين تعيد انتاج الواقع لضمان استمرارية المصالح الضيقة والشخصية للمنتفعين.

رابعا: تداعيات الاصلاح البرلماني على الاصلاح السياسي في افريقيا

مع تصاعد الازمات السياسية والاقتصادية في الدول الافريقية واستمرارية مشاكل السلم والتنمية والتخلف في شتى المجالات فانه من الضروري ولتسوية الصراع على السلطة ان يتم تداولها بين القوى السياسية المختلفة بطريقة سلمية تتمثل بالأخذ بالديمقراطية عن طريق انتخابات تنافسية، وهذا ما يستلزم وجود برلمان ديمقراطي وقوي من شانه ان يساهم في عملية الإصلاح السياسي كالاتي:

1. الحد من الاستبداد السياسي:

يساهم الاصلاح البرلماني في التقليل من حصر السلطة والانفراد من قبل المؤسسة التنفيذية أو أي جهة أخرى تحتكر السلطة وتمارسها بانفراد وتسلطية مطلقة عبر ممارسة المهام الرقابية القبلية والبعدية.[18]

وهو ما يقلل من احتمالية الخطأ والمرونة في التعامل من خلال تعميق الممارسة الديمقراطية وترسيخ التحول الديمقراطي عبر دمقرطة النظام السياسي ككل وهو ما ينتج عنه سلوكيات وممارسات عقلانية ورشيدة للممارسة السلطة ما ينعكس على جودة مخرجات النظام السياسي واقترابها من طموحات الشعوب التي تسعى الى التطور والرقي والعيش الكريم في بلدانهم تحت قانون سيادي يضمن الحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة وينظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم بشكل واضح تدير فيه مؤسسات الدولة الحكم بكل شفافية بعيدا عن أي شكل من اشكال شخصنة السلطة وجميع السلوكيات المنحرفة التي تنجر عن تولي المناصب وسوء استغلالها.

2. القدرة على التكيف والاستمرارية:

البرلمان هو أحد الآليات التي تساعد النظم السياسية على القيام بالوظيفة التطويرية كونه المؤسسة الأكثر ارتباطا بالجمهور وانفتاحا عليه لتميز مناقشاته بالتنوع وإجرائها بعلانية وشفافية اذن فهو يجمع بين وظيفتين أساسيتين يعبر عن آراء المواطنين من جهة ويصنع القوانين التي تحكم الدولة من جهة أخرى.[19]

فهو بذلك يضمن مواكبة التغير السريع للقيم واحتياجات المواطنين ما يؤدي الى توافق المخرجات التشريعية مع طموحات الشعب، وهو ما ينعكس على قدرات النظام السياسي على التكيف والاستمرارية عبر مخرجات تستجيب للمطالب وتحقق الرضا والقبول المجتمعي.

3. الاستقرار السياسي وتفادي الانقلابات والتوترات والثورات:

يحتوي البرلمان على عدد كبير من الأعضاء الذين يعبرون عن تنوع واختلاف تركيبة المجتمع وبما انه يتشكل البرلمان عن طريق الانتخاب عنف كهيئة تمثل الشعب في الحكم فالشعب لا يمارس أو يباشر سيادته بنفسه إنما بواسطة نواب عنه يمارسون المهام النيابية باسمه ولمدة معينة ثم يتجددون في انتخابات دورية.[20]

لهذا فإن البرلمان يعد الهيئة الأساسية التي تمثل المواطنين في شؤون الحكم وهو ما يزيد من قدرة النظام السياسي على استيعاب القوى الجديدة في المجتمع بغير عنف ويساهم في تحقيق الاستقرار السياسي والتداول السلمي على السلطة وفق اليات وضوابط ديمقراطية.

4. ارساء الشفافية وتجويد القوانين

بشكل عام فتطوير الأداء البرلماني من شانه ان يساهم في تحسين القوانين التي تحكم المجتمع والدولة على نحو يتوافق واحتياجات المواطنين على كافة المستويات وجميع الأصعدة كونه المؤسسة الرسمية الوحيدة التي تحتوي على عدد كبير من الأعضاء منتخبين من قبل الشعب ، وأيضا يمكن ان يعطي نوعا من الشفافية في التسيير باعتباره محط اهتما الجماهير التي تراقبه وتنظر مخرجاته لعلها تجد الحلول للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسيات الفاشلة التي تعاقبت وعجزت عن إيجاد البديل الحيوي والديناميكي الذي يرقى الى مستو تطلعاتها وهو ما يؤدي الى الحد من الفساد وقيم التسامح معه.

الخاتمة:

يتطلب الإصلاح السياسي بيئة ديمقراطية تمتاز بأحزاب سياسية ديمقراطية تقوم على القيم والمبادئ الوطنية تتفق فكريا وعمليا على تجريم العنف السياسي والاستبداد واحتكار السلطة وتؤمن بالتداول السلمي لها في ظل انتخابات حرة وضمان فعلي لحقوق الإنسان السياسية والاجتماعية.

ومنه فان الإصلاح السياسي يستلزم قيام برلمان ديمقراطي وقوي منتخب عبر انتخابات تنافسية نزيهة يشارك فيها جموع المواطنين لاختيار ممثليهم، قصد التعبير عن مختلف توجهاتهم السياسية والحزبية

والمجتمعية، ويمارس دوره الرقابي والتشريعي بما يتلاءم وطموحات المواطنين، في إطار دولة العدالة وسيادة القانون وتعزيز مبدأ الفصل بين السلطات، ويتيح قدر من الشفافية قصد اطلاع المواطنين على أداء ممثليهم، لذا وجب البحث عن مقياس لتقييم فعالية البرلمان في النظام السياسي والمجتمع، الا انه واقعيا لا توجد صيغة عامة تحدد قوة المؤسسة التشريعية فهي تختلف باختلاف الأنظمة السياسية وانما المهم النظر للإصلاح البرلماني كجزء لا يتجزأ من عملية الإصلاح السياسي .

فشل النظم السياسية الافريقية في ترسيخ التحول الديمقراطي رغم المحاولات الغير مجدية انعكس على استمرارية ضعف المؤسسات السياسية واستشراء الفساد واستعصاء التنمية، ما ادى وضعية هشة في ظل الافتقار إلى القدرات المؤسسية والشفافية وتنامي التحديات الاقتصادية والاجتماعية، وعرقلة جهود بناء السلام والأمن والاستقرار، وبالتالي توالي الازمات السياسية وهو ما أثر بشكل مباشر على دودة الأداء البرلماني لدول افريقيا.

ان استمرارية دعم عمليات الإصلاح في المؤسسة التشريعية كون نقطة الانطلاق في عملية التطوير البرلماني تعني التوصل إلى اتفاق عام حول دور البرلمان في التحول الديمقراطي، ما يساهم بقوة في عملية الإصلاح السياسي وتوسيع المشاركة السياسية وزياد من شرعية ومشروعية النظم السياسية وتنويع آليات المراقبة المساءلة ويضمن بشكل او باخر التوافق الوطني ويحد من الصراعات والنزاعات التي من شانها ان تؤثر على الاستقرار السياسي وهو ما ينعكس على تحقيق السلم ويدفع بعجلة النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية.

التهميش:

[1]" التحولات الديمقراطية في افريقيا "، موسوعة خالد بن سلطان بن عبد العزيز، شوهد في 2022/11/12، أنظر:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/TahDemoAfr/index.htm

[2]هشام دراجي، " محاولات الإصلاح السياسي في الجزائر "، مجلة الحقوق والحريات، المجلد 05، العدد 01 (2019)، ص 81.

[3] greg Power ،Donor support to parliaments and political parties: a analysis prepared for DaniDa. global partners and associates ، march (2008).p.01

[4] David Beetham, Parliament and Democracy in the Twenty-first Century: A Guide to Good Practice (Inter-Parliamentary Union, 2006) p6.

[5] Michelle M. Taylor-Robinson, "Old Parties and New Democracies: Do They Bring out the Best in One Another?" Party Politics 2001 V O L 7. No. 5 p. 581

[6]علي الصاوي " قياس أداء البرلمان بالدول العربية: مقاربة نوعية ومؤشرات كمية "، شوهد في 2022/11/14، أنظر:-tps://scholar.cu.edu.eg/?q=alielsawi/files/qys_d_lbrlmn_bldwl_lrby-mqrb_nwy_wmwshrt_kmy.pdf

[7]علي الصاوي " قياس أداء البرلمان بالدول العربية: مقاربة نوعية ومؤشرات كمية "

[8 8] Ali Sawi and Edgar Crane, "Dilemmas and Paradoxes of Legislative Leadership", paper presented at the International Conference on Opportunities and Dilemmas of Parliamentary Leadership, Ljubljana, Slovenia, July 6-9, 1998

[9] Alan Rosenthal,"Strategic Problems in Legislative Improvement", in: Donald Herzberg and Alan Rosenthal (eds.), Strengthening the States:Essays on Legislative Reform (N.Y.: Doubleday, Inc., 1971), p. 234

[10] Thomas Carothers, "Democracy Assistance: The Question of Strategy", Democratization, Vol.4, No.3, 1997. London:p7.

[11]علي الصاوي، قياس فعالية البرلمان، القاهرة، جامعة القاهرة، 2003، ص 36

[12]مرعي علي الرمحي، الظاهرة الاستعمارية والهوية السياسية الافريقية، مركز دراسات الوحدة العربية شوهد يوم:2023/01/01 انظر:
https://caus.org.lb/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D9%85%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A

[13] حمدي عبد الرحمان حسن، الاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية: النظم الافريقية نموذجا، المركز العلمي للدراسات السياسية ،عمان الأردن،2008، ص58.

[14]أحمد طاب ابصير، التحول الديمقراطي للأنظمة السياسية الهجينة في افريقيا: تصورات لما بعد الحرب والنزاع، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المجلد 5 العدد:1 (2021) ص 239

[15] احمد طالب ابصير ص 241.

[16]التحولات الديمقراطية في افريقيا مرجع سابق

[17] André-Michel Essoungou. African elections: works in progress. https://www.un.org/africarenewal/magazine/august-2011/african-elections-works-progress

[18] عشور طارق، تنمية وتعزيز البرلمانات العربية (نحو مقاربة لتعميق الممارسة الديمقراطية)، مجلة حمورابي العدد 04
(2012) ص 230.

[19]ناجي عبد النور، المدخل الى علم السياسة، الجزائر، دار النشر، 2007.ص 64.

[20]صلاح الدين فوزي، البرلمان: دراسة مقارنة لبرلمانات العالم، مصر، دار النهضة العربية، 1994.ص10